

## عقوبات مالية على 6 بنوك في الإمارات



أبوظبي: «الخليج»

فرض مصرف الإمارات المركزي عقوبات مالية على 6 بنوك عاملة في لدولة الإمارات، وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 9 لسنة 2021، بشأن تطبيق بعض أحكام الاتفاقية الإدارية متعددة الأطراف لتبادل المعلومات بشكل تلقائي ومعياري الإفصاح المشترك لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ويعد معيار الإفصاح المشترك نهجاً عالمياً للتبادل التلقائي للحسابات المالية والمعلومات المتعلقة بالضرائب مع المنظمات المالية التنظيمية حول العالم من خلال قنوات آمنة. ويحدد المعيار المعلومات المطلوب تبادلها، وأنواع المؤسسات المالية الملزمة بالإبلاغ، والأنواع المختلفة للحسابات المالية وأصحاب الحسابات المشمولة في هذا النطاق، بالإضافة إلى إجراءات العناية الواجبة المشتركة التي يتعين على المؤسسات المالية اتباعها.

وتأخذ العقوبات المالية في الاعتبار إخفاقات البنوك في تحقيق مستويات مناسبة من الامتثال فيما يتعلق بالعناية الواجبة المطلوبة وإجراءات ومعايير الإبلاغ. وقد سمح المصرف المركزي لجميع البنوك العاملة في الدولة بوقت كافٍ لتطبيق معيار الإفصاح المشترك.

يلتزم المصرف المركزي بالامتثال لجميع الأنظمة التي تهدف إلى تعزيز النظام المالي والمصرفي للدولة، الأمر الذي من

شأنه أن يدعم التزام دولة الإمارات بالمبادرات العالمية لتعزيز نزاهة وشفافية الأنظمة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024